

الأرمن والسلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٨م)

دراسة وثائقية

إعداد

الدكتور فاطمة علي العواد  
الأستاذ المشارك بقسم التاريخ - جامعة جدة

### الملخص

تتناول الدراسة الأرمن وعلاقتهم بالسلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٨م)، وأهمية الدراسة تكشف العلاقات التي قامت بين الطرفين والتي تتمثل في علاقة الحاكم بالمحكومين وتبين من خلال البحث أن الأرمن ارتقوا في مناصب عليا في الدول العثمانية وعاشوا حياة كريمة في ظل حكم الدولة العثمانية ، بل أن البعض منهم ارتقى لمنصب وزير الخزانة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني ، وبالرغم من الثقة الكبيرة التي منحت لهم ، إلا أن الدول الأوروبية الكبرى كانت تسعى لإثارة الاضطرابات والنزاعات السياسية بين الحكومة العثمانية والأرمن ، ونجحت تلك الدول في تخطيطها ضد الدولة العثمانية حيث استجابت تلك الشعوب لتحيض الدول الأوروبية وظهرت الأزمة الأرمنية بعد الحروب العثمانية الروسية ١٨٧٧م وضغط الأرمن على الحكومة العثمانية بالحصول على امتيازات تحوّلهم على حكم أنفسهم من خلال محاولة اقتطاع الجزء الشرقي من الأناضول، إلا أن الدولة العثمانية وقفت ضد هذا المشروع، مما جعل الدول الأوروبية تحرض وتدعم الأرمن لزعة أمن الدولة من خلال تأسيس الجمعيات التي تقوم بوضع خطط ضد الدولة العثمانية ويقوم أفراد داخل الدولة العثمانية بتنفيذ تلك الخطط وتركز الدراسة على مقاومة الدولة العثمانية لكل المخططات التخريبية التي كانت تنفذ ضدها ، إلا أن الأرمن نجحوا في نهاية الأمر إلى اسقاط السلطان عبدالحميد الثاني .

الكلمات الدالة: السلطان عبد الحميد الثاني - الأرمن - الدول الأوروبية - الجمعيات الأرمنية - القساوسة الأرمن - الكنائس الأرمنية - التمردات - الاعتداءات.

# **The Armenians and Sultan Abdul Hamid the Second (1876-1908): A Documentary study**

**By**

**Dr. Fatima Ali Alawad**

**Associate Professor of History, University of Jeddah**

## **Abstract**

The study tackles the relationship between the Armenians and Sultan Abdul Hamid the Second (1876-1908). The importance of the study emanates from the special nature of the relations between the two parties, as is represented in the relationship of the ruler with his subjects. The study found that the Armenians ascended to senior positions in the Ottoman Empire and lived a decent life under the rule of the Ottoman State to the extent that even some of them were promoted to the position of Minister of the Ottoman Treasury during the reign of Sultan Abdul Hamid II. Despite the great trust granted to them, the major European countries tried to provoke political unrest and conflict between the Ottoman and Armenian governments, and succeeded in their planning against the Ottomans when the Armenian crisis erupted after the Ottoman Russian War in 1877. The pressure of the Armenians on the Ottoman government to obtain privileges to allow them to gain self-rule through the attempt to cut the eastern part of Anatolia was instigated by the Russians. But the Ottoman Empire stood against this project, which made the European states incite and support the Armenians to destabilize the Ottoman-ruled state through the establishment of associations that draw up plans against the Ottoman Empire. The plan involved connivers within the Ottoman Empire to implement these plans. The study focuses on the resistance of the Ottoman Empire to all the subversive schemes that were carried out against it. Armenians eventually succeeded to topple Sultan Abdul Hamid II.

**Keywords:** Sultan Abdul Hamid The Second, Armenians, European Countries, Arminian Societies, Arminian Priests, Arminian Churches, Riots, Assaults

## مقدمة

بها الأرمن لنشر الشغب داخل أقاليم الدولة العثمانية وحتى العاصمة العثمانية استانبول لم تخلو من عبث هذه الفئة، ونقلت تلك الأحداث من خلال وسائل الاعلام من الصحف وغيرها من قبل الأرمن والدول الغربية التي كانت تساند وتمد الأرمن بما يحتاجون له نقلت الأحداث معاكسة للحقيقة، وكان من أسباب اختيار هذا الموضوع ما يعود لأهمية الأزمة الأرمنية وتشابه الكثير من الأزمات في الأقاليم العثمانية بالأزمة الأرمنية التي كان هدفها الاستقلال عن الدولة العثمانية وقيام دولة أرمنية المستقلة، فساهم الأرمن بهذه الأزمة عن طريق الإسهام في زيادة إضعاف الدولة العثمانية. وبدلاً من أن يكونوا عامل قوة لها، أصبحوا معول هدم وتهديد لأمنها واستقرارها.

ويجيب البحث عن أسباب زيادة خطورة الأرمن في عهد السلطان عبدالحميد الثاني، أما لماذا زاد خطر الأرمن في عهد السلطان عبدالحميد الثاني تحديداً عندما قاموا بكثير من الأحداث التي وضحتها الدراسة، فيعود الى قوة شخصية عبدالحميد الثاني وبقائه صامداً في الحكم مدة ثلاثين عاماً، وقوته في ضرب وإضعاف أي محاولة من قبل الأرمن لإنزال الهزائم بالدولة العثمانية

توجد بعض الكتابات عن الأرمن، وهم من الشعوب التي دخلت تحت حكم الدولة العثمانية منذ وقت مبكر من قيام الدولة العثمانية في الأناضول، وكان جزء من تلك الكتابات حول الأرمن غير منصف للحقيقة؛ حيث صورت الدولة العثمانية بصور بشعة في علاقتها مع رعاياها وتحديداً في عهد السلطان عبدالحميد الثاني؛ حيث أتهم السلطان بأنه قام بأكبر مذبحه ضد الأرمن. وكانت للدعايات المغرضة التي قام بها الأرمن والدول الأوروبية التي ساهمت في نقل الأحداث أكبر الأثر في تشويه سمعة السلطان عبدالحميد الثاني بشكل خاص، والدولة العثمانية بشكل عام.

ومن خلال هذا البحث سلطت الضوء على حقبة السلطان عبدالحميد الثاني الذي سعى الغرب للنيل منه واستغلوا الأوضاع العصبية التي كانت تعيشها الدولة العثمانية سواء كانت الأوضاع السياسية والاضطرابات المستمرة أو الأوضاع المالية التي كانت من أبرز مشكلات الدولة العثمانية وترتكز هذه الدراسة على علاقة السلطان عبدالحميد مع الأرمن، من خلال ما توفر من وثائق ومصادر عثمانية ساهمت هذه المادة في كشف النقاب عن كثير من الأحداث التي قام

في قلب نظام الحكم العثماني سعوا إلى خلع السلطان عبد الحميد الثاني مما أدى إلى تدهور أوضاع الدولة العثمانية فيما بعد وأدى إلى سقوطها.

### نبذة عن الأرمن:

قدم الأرمن من مناطق ترانقيا، واستقروا في مناطق الأناضول في أواخر القرن ٦ م. وهم خليط من شعوب النورديك والألبين ونشأة مصاهرة بينهم وبين الشعوب الهندية والأوروبية فهم ليسوا شعباً واحداً؛ إنما عدة شعوب متجانسة ومتعددة، واستقروا في المناطق بين آسيا وأوروبا.

وتمتاز بلاد الأرمن بموقع استراتيجي هام حيث تحتل الجزء الغربي من قارة آسيا وتكون مناطق جبلية وهضبة مترامية الأطراف وتتصل ببلاد القوقاز وبحر قزوين من ناحية الشمال، في حين تمتد جنوباً إلى أطراف العراق على حوض نهر دجلة ونهر الزاب وهياً لها موقعها الاستراتيجي الهام إزدهار النشاط التجاري لأرمينيا وغدت حلقة الوصل في التجارة بين البحر الأسود وبلاد العراق كما لعب موقعها الهام دوراً رائداً في الحدود الفاصلة بين الدولة البيزنطية في الناحية الشرقية من الدولة الإسلامية في عهدها المختلفة

وبقيام الدولة العثمانية في منطقة الأناضول توالى الفتوحات العثمانية لمنطقة أرمينيا منذ عهد السلطان بايزيد الأول (١٣٨٩-١٤٠٣م)، وتابع ابنه محمد الثاني المعروف بالفاتح (١٤٥١-١٤٨١م)، فتوحاته في مناطق الأناضول وخاصة

وإحداث بعض الخسائر البشرية والمادية في صفوفهم، ويكشف البحث عن التحقيقات التي كانت تقوم بها الدولة ضد أي شغب أو إخلال بالأمن يقوم به الأرمن، أما التعدي على الحدود بين الدولة العثمانية وجيرانها، فكان لتلك الوقفات القوية من السلطان عبد الحميد أثرها السلبي لدى الغرب، حيث استغل الغرب تلك الأحداث في إرسال اللجان الغربية لتقصي الحقائق حول ما يحدث بين الدولة العثمانية والأرمن، لذلك كانت كتابات الغرب غير منصفة للدولة العثمانية، بل كانت في أغلبها ضد السلطان العثماني واتهامه بقتل الأرمن عمداً دون رحمة.

فمن خلال هذه الدراسة، وضحت الكثير من الحقائق التي لم تنصف فيها الدولة العثمانية تجاه الأرمن، بل إن دول الغرب والأرمن ساهموا في تشويه سمعة السلطان العثماني ورميه بالتهم غير الصحيحة، في حين كان يدافع عن السكان والأقاليم وينشر القوات العسكرية لحفظ حياة السكان وحفظ الأمن في الدولة العثمانية لذلك جاءت بعض الكتابات مشوهة لسمعة السلطان العثماني والدولة العثمانية وكان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الوصول إلى الحقائق من خلال المصادر الأصلية لتلك الحقبة الزمنية والاعتماد على الوثائق التي ترجع إلى تلك الفترة من خلال سجلات الحكومات العثمانية والتي دونت الحوادث وأسبابها والوصول إلى نتائج هامة في البحث تؤكد على أن الأرمن عندما فشلوا

الحكومة العثمانية، حيث ظهرت مجموعة من الأجهزة والتي تمكن الأرمن من خلالها من حكم أنفسهم حيث تكون مجلس وطني برئاسة البطريك الأرمني، مع وجود مجلسين آخرين مجلس للشؤون الدينية ومجلس للشؤون المدنية تكون أعضائه من الأرمن.

### - الأرمن في عهد السلطان عبدالحميد:

وفي عهد السلطان عبدالحميد الثاني كان الأرمن يتمتعون بحياة هادئة في ظل الحكومة العثمانية بل أن بعضهم وصل لمنصب الوزير حيث كان الوزير (أكوب باشا) وزير الخزينة العثمانية الخاصة، وبشكل عام كان لدى الأرمن وضع خاص لدى الحكومة العثمانية حيث كان لهم وجودهم ومكانتهم في اجتماعات الدولة العثمانية وكان العثمانيون يطلقون على الأرمن الشعب المخلص.

ولكن يبدو أن الدول الأوروبية لم يرق لها أن تستمر العلاقة بين العثمانيين والأرمن بالشكل الهادئ لذلك بدأت تدلي بدلوها لتفتيت هذه العلاقة وتحويلها من علاقة متزنة ومتناغمة إلى صراع يساهم في الإطاحة بالسلطان العثماني، والذي ساعد الدول الأوروبية على ذلك أن الشعب الأرمني كان لا يمكن أن يندمج مع الشعب العثماني بسبب اختلاف الدين حيث كان أغلب الشعب الأرمني متمسك بعقيدته النصرانية واستغلت الدول الأوروبية هذا العامل الديني لتزرع الشقاق والخلاف بين الأرمن والحكومة العثمانية.

بعد أن فتح القسطنطينية ١٤٥٣م حيث أسس السلطان الفاتح البطركية الأرمنية إلى جانب بطركية الروم عام ١٤٦١م.

ورأى السلطان الفاتح أن يكون مقر بطريك الأرمن في حي (قوم قاي) في استانبول.

وخضعت المناطق التي يسكنها الأرمن بالكامل للسيادة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) عندما انتصر على الشاه الصفوي في معركة جالديران ١٥١٤م وبذلك خضعت مناطق أرمنية للدولة العثمانية وهي (بايزيد - بدليس - أرضروم - خربوت - وان - سيواس) واستمرت تحت الحكم العثماني ما يزيد عن الخمسة قرون.

وعاش الأرمن في ظل الحكم العثماني حياة كريمة حيث كانوا محل ثقة لدى السلاطين العثمانيين، ونجد أنه في عهد السلطان محمود الثاني خلال عام ١٨٢١م سمح لهم السلطان بوضع الطغرا (توقيع السلاطين) على قبعاتهم، وهذه إشارة ترمز للإخلاص في عملهم ومنذ عهد هذا السلطان بدأت الدول الأوروبية في التدخل بشؤون الأرمن الخاضعين للحكم العثماني واتضح ذلك من خلال الاصلاحات التي تمت بالدولة العثمانية والتي عرفت ب الخطط الهمايوني حيث عينوا في منصب عالي في القصر السلطاني وفي وزارة الخارجية

ووصل الأمر أنه في عهد السلطان عبدالعزيز أعطى الأرمن خلال عام ١٨٦٣م نوعاً من الحكم الذاتي لحكم أنفسهم نتيجة لمطالبهم بذلك من

بالأناضول الشرقي لصالح الأرمن الدور الأكبر في إبقاء هذا الجزء داخل السلطة العثمانية حيث لم يكن الأرمن يشكلون إلا ٢٠٪ من الأناضول الشرقية، لأن هدف روسيا إيجاد ولاية أرمنية في تلك النواحي للاقتراب من المناطق الحيوية في منطقة العراق والخليج العربي لتزاحم بريطانيا في تلك المنطقة، وكان نفس الهدف لبريطانيا كانت تؤيد وتحرض الأرمن للتضييق على التوسعات الروسية في المنطقة لذلك أصر السلطان عبد الحميد الثاني آنذاك على عدم إجراء أي تعديلات أو تغييرات في الأراضي العثمانية حتى لا تنسلخ مناطق الأناضول الشرقية عن مركز الدولة العثمانية وحتى لا تقترب روسيا من حدود الدولة العثمانية في النواحي الشرقية من الأناضول.

لذلك، بدأ الأرمن في تأسيس الأحزاب والجمعيات لخدمة هدفهم؛ فتأسس حزب (الهنشاق) ١٨٨٦م في جنيف، وكان هدف الحزب نشر الإرهاب والقتل والتعذيب لكل من لا يوافقهم في أهدافهم، وخاصة أن هناك الكثير من الأرمن الذين كانوا مخلصين للدولة العثمانية وكانوا ينعمون بالأمن والطمأنينة في ظل الحكم العثماني، حيث أقدمت جماعات من الأرمن المنشقة عن الدولة العثمانية في القيام بالقتل لكثير من الأرمن المخلصين للدولة وخاصة في الجزء الشرقي من الأناضول والهدف من ذلك حتى يتهموا السلطات العثمانية بتلك المجازر التي راح ضحيتها الآلاف الأبرياء ممن كانوا يسكنون في

وبرزت الأزمة الأرمنية بعد الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧م والتي انتصر فيها الروس على العثمانيين وترتب على هذا الانتصار ما أسفرت عنه الحرب من عقد مؤتمر برلين ١٨٧٨م بدعوة من الدول الكبرى بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وألمانيا حيث ورد الأرمن في معاهدة برلين ١٨٧٨م في المادة ٦٠ حيث نصت الإتفاقية على ضرورة قيام روسيا برد وإرجاع منطقة بايزيد (الأرمنية) للدولة العثمانية، في حين نصت المادة رقم ٦١ من المعاهدة بتعهد السلطان العثماني بإجراء الإصلاحات للولايات التي يسكنها الأرمن بدون تأخير ومن هنا بدأت الدول الكبرى تتدخل في شؤون الأرمن وتحاول أن توجد الشقاق والخلاف بين الدولة العثمانية ورعاياها من الأرمن.

رأت الدولة العثمانية أن الأزمة الأرمنية بدأت تأخذ بعداً آخر حيث طالب الأرمن بالجزء الشرقي من الأناضول حتى يؤسسوا فيه دولتهم ومن المعروف أن الأناضول هو الموطن الأساسي للعثمانيين منذ استقرارهم في منطقة الأناضول وهو المركز الرئيس لدولتهم، وخاصة أن جزء كبير من الأرمن كانوا يقيمون في الأناضول لذلك رأت الدول العثمانية أن تتعامل مع هذه القضية بشكل آخر.

وكانت روسيا هي من زرعت وأوجدت هذا التوجه لدى الأرمن للمطالبة بالقسم الشرقي من الأناضول ولعب إصرار السلطان العثماني عبد الحميد الثاني على عدم إجراء أي تعديلات

واستمر الأرمن في الأعمال الاستفزازية للدولة العثمانية؛ حيث تجمهر خلال عام ١٣٠٧ هـ / ١٨٨٩ م الأرمن مرة أخرى في البطريكية الأرمنية في قوم قبو باستانبول ورفعوا السلاح في وجه العساكر العثمانية بل وقتلوا وأصابوا عدد ليس بالقليل من أفراد الجيش العثماني فصدرت أوامر السلطان عبدالحميد الثاني بعزل ناظر الداخلية كامل بك لسوء تعامله مع الموقف ضد المتظاهرين وتم تعيين ناظم بك ناظر للداخلية وحسين أفندي كمساعد له لصد المعتدين واستتاب الأمن بالعاصمة العثمانية.

وكان سبب عزل كامل بك ناظر الداخلية أن البطريك تعرض لهجوم أصيب على أثره بجروح نتيجة لقيام البعض بضربه عندما علموا أن الأرمن يمهدون للقيام بأعمال استفزازية ضد الحكومة العثمانية وتم التحقيق بالأمر من قبل السلطات العثمانية وقبضوا على من أعتدى على البطريك وقدم للمحاكمة، حيث تبين أنه من بعض العثمانيون الذين وجدوا في أعمال الأرمن ما يسيء للحكومة العثمانية، فكان عزل ناظر الداخلية نتيجة لسوء تعامله مع المتظاهرين، وما أصاب البطريك من إصابات وجروح وما يمليه الموقف والأحداث عدم حدوث هذا الأمر للبطريك، فكان المطلوب ردع المتظاهرين دون تعرض البطريك للأذى

وتشير الوثائق إلى أن الأرمن في مناطق (بك أوغلو - مقري كوي) ضواحي العاصمة العثمانية قاموا بمظاهرات شغب خلال شهر ذي الحجة

ضواحي وقرى الأناضول الشرقي وتسلط أنظار العالم الغربي بأن من يفعل ذلك هم العثمانيين.

ونتيجة لذلك صدرت الأوامر السلطانية من عبدالحميد الثاني بالتحرك العسكري لمواجهة التمردين الذين قتلوا الأبرياء في المناطق الأرمنية وكان الفريق زكي باشا هو من كان يقود الجيش العثماني لمواجهة عصابات الأرمن التي قتلت الأبرياء وكان الرد العثماني لاستتاب الأمن في القرى الأرمنية موقف طبيعي لمجريات الأحداث والشغب الذي قام به الأرمن.

ونتيجة للسياسة الحازمة من السلطان عبدالحميد الثاني لمنعه أي تمردات واعتداءات على الأرمن أو غيرهم من الجنسيات التي تسكن الدولة العثمانية سعى الأرمن للقيام بأعمال استفزازية للمطالبة بالإنفصال وإيجاد دولة خاصة بهم وخلال عام ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٨ م بدأ الأرمن بتكوين مسيرات تحمل راية باسم الأرمن على هيئة صليب عليه صورة عيسى عليه السلام، ورفعت هذه اللافتات في مسيرات قاموا بها في جهات (أوغلى وغلظة وهي أحياء سكنية بالعاصمة، وكنيسة قوم قبو في العاصمة العثمانية استانبول)، وكانت هناك خطة من قبل هذه المجموعة بمقاومة من يعترضهم من السلطات العثمانية، فما كان من السلطات العثمانية عندما علمت بذلك إلا أن أرسلت قوات خاصة لمنع المتظاهرين واعتبار هذا الأمر محاولة قيام دولة داخل دولة والإخلال بالأمن والاستقرار في العاصمة العثمانية بشكل خاص وأرجاء الدولة العثمانية بشكل عام.

قد نقلوا الأحداث بعكس صحتها حيث أنهم هوا السلطات العثمانية بأنها تقوم بالاعتداء عليهم، بسبب مذهبهم أو غيره من الأسباب الواهية، والأمر الآخر أن بريطانيا كانت تتدخل في شؤون الأرمن لأنها كانت تنافس وتصارع روسيا وتحاول إبعادها من المناطق العثمانية التي كان يسكنها الأرمن لذلك كانت تتبنى مسألة الأرمن وقضيتهم؛ بل إن بعض المصادر تشير إلى أن بريطانيا كانت قد وعدت الأرمن بقيام دولتهم المستقلة عن الدولة العثمانية.

ولم يكتف الأرمن بإثارة الفوضى والاعتداء على الأنفس فحسب بل أمتد نشاطهم لأبعد من ذلك حيث كان القساوسة من الأرمن يجرضون من خلال الكنائس الخاصة بهم في داخل الدولة العثمانية ضد الحكومة العثمانية والحديث عن مسائل وأمور خارج النطاق الديني الخاص بهم وإتهام الدولة والسلطات العثمانية بقيامها بالظلم والتغذيب للأرمن، حيث قام أحد القساوسة في كنيسة (بكدش باشا) بإدعاء ذلك ودعى الناس بالكنيسة إلى جمع الأموال لمساعدة الأرمن المضطهدين في موش، من قبل الحكومة العثمانية وتمت من قبل الحكومة العثمانية ومن قيادة الجيش العثماني التحقيق في الأمر من خلال البطريك المسؤول عن الكنيسة وجرت الأوامر السلطانية بضرورة أن ينزل البطريك العقوبة على بعض القساوسة ممن يقومون بالتحريض وتشويه الحقائق ونزع الصفة الدينية لمن يقوم بذلك من القساوسة إلا أن البطريك لم يأبه بهذا الأمر وكل

١٣٠٧هـ/ الموافق أغسطس ١٨٩٠م وكانت الأوامر السلطانية قد صدرت بضرورة أخذ كافة الاحتياجات الكافية لرد المعتدين والمخلفين بالأمن والاستقرار في أقاليم الدولة.

ونتيجة للسياسة التي أتبعها عبد الحميد الثاني في إفشال الكثير من محاولات الأرمن لنشر الفوضى والاضطرابات في العاصمة العثمانية، نقل الأرمن نشاطهم العدواني في الأقاليم المجاورة للعاصمة العثمانية كسيواس وطرابزون وأرضروم ووان وديار بكر وقتلوا الكثير من الأرمن في هذه المناطق، مما جعل السلطان يؤسس الفرق الحميدية وهي فرق عسكرية جديدة لمواجهة التطورات والاضطرابات التي سعى الأرمن لنشرها في أرجاء الدولة العثمانية.

وكان قد أرسل أسقف "كانتبري (وهو أعلى مقام كنسي) لمجلس اللوردات في بريطانيا حول القضية الأرمنية والأحداث الدامية التي تشهدها مناطق الأرمن في داخل الدولة العثمانية، فما كان من وزير الخارجية البريطانية (سالسبوري) إلا أن أرسل يستوضح الأمر من الحكومة العثمانية، فردت الحكومة العثمانية بواسطة وزارة الخارجية العثمانية بأن القسم الأكبر من سكان الولايات السلطانية (العثمانية) يسكنها الأرمن المسلمين.

وقد أوضحت الخارجية العثمانية في مذكرة مرفقة أن الحكومة العثمانية كانت قد ردت على اعتداءات قام بها بعض الأرمن الموجودين في الأقاليم العثمانية بسبب اعتداء تهم على بعض الأرمن المسلمين، وأن الأرمن من النصارى كانوا



٣- بشأن موسى بك الذي أتهمه بأنه ارتكب تجاوزات تجاه الأرمن.

فردت الحكومة العثمانية بشأن الشكوى الثلاث بالآتي: أما عن عدم وجود ثقة بالأرمن فالأمر غير صحيح وأكبر تأكيد لذلك أن الحكومة العثمانية تهتم بشأن الأرمن وملتهم ولها كيانتها وحريرتها، وأن كثير من الأرمن ممن هم على غير ملة الدولة العثمانية يشغلون وظائف في الدولة بمختلف القطاعات فهذا يدل على الثقة التي يتمتع بها الأرمن لدى الحكومة العثمانية، أما عن تدني مكانة البطريك لدى الحكومة العثمانية فأوضحت أنه يجب على البطريك أن يعمل على استتباب الأمن في الكنائس وتسليم الخارجين على الدولة للسلطات العثمانية في حالة وقوع تجاوز من قبل القساوسة الأرمن تجاه الحكومة لذلك بدأت الحكومة العثمانية تفقد ثقتها بالبطريك وبدأت مكانته تتدنى لدى الحكومة، أما بشأن موسى بك وهو من أحد القواد التابعين للجيش العثماني بعد التحقيق معه قامت الحكومة بنفيه للمدينة المنورة ووضعت تحت الرقابة الدائمة بسبب مشاكله مع الأرمن في المناطق التي يسكنونها، وبذلك ردت الحكومة العثمانية على الشكاوى التي تقدم بها البطريك ووفقت الحكومة في معالجة جميع الأمور الخاصة بالأرمن وكانت تحرص على ردع أي تجاوزات من قبل الأرمن أو من قبل بعض أفراد الجيش أو الأفراد حرصاً على سلامة الأراضي العثمانية وحرصاً على إستتباب الأمن في داخل الأراضي العثمانية.

ما قام به هي عبارات سطحية وعادية لتنبية القساوسة بشأن ذلك.

وقد ورد استفسار من قبل الحكومة الفرنسية من خلال السفير الميسوبونت حول نفس الأمر وردت الحكومة العثمانية أن بعض قساوسة الأرمن يخلطون أثناء القاءهم المحاضرات الدينية المسائل العدائية الدينية بالسياسة والتي تحرض ضد الدولة العثمانية وسعت الحكومة العثمانية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ذلك وأن الدولة أجرت تحقيقات واسعة من خلال السيد علي شهباز الذي كان يعمل في الداخلية العثمانية من أجل استتباب الأمن في الكنائس وعدم عودة هذه الأمور مجدداً من قبل القائمين بالعمل لدى الكنائس، ونجح الأرمن إلى حد كبير من خلال تلك الأفعال بلفت أنظار الدول الأوروبية إلى قضيتهم وإتهام الدولة العثمانية بأنها تمارس الضغوط ضدهم وهذا يتضح من خلال تعاطف فرنسا أو غيرها من الدول الأوروبية مع الأرمن.

والأمر لم يقتصر على ذلك؛ بل أن البطريك بعد أن أجرت الدولة العثمانية التحقيقات بشأن القس الذي كان يحرض ضد الدولة العثمانية بكنيسة (بكدش باشا)، تقدم بشكوى للديوان الهايوني وقد تلقى الشكوى المقدمة من البطريك المسؤول في دائرة الكتابة لدى القصر السلطاني وتتضمن الشكوى ثلاثة أمور:

١- أعرب البطريك أن الثقة لم تعد موجودة تجاه الأرمن من قبل السلطات العثمانية.

٢- تدني مكانة البطريك لدى الحكومة العثمانية.

دفع الضرائب المتأخرة للوالي وقام الأرمن الموجودون في هذا الإقليم بمهاجمة السكان وعندما قدمت قوات الدولة العثمانية لإقليم صاسون فرّ كثير من عصابات الأرمن لقتل سكان القرى المجاورة من المسلمين، أما الدولة العثمانية فكان ردها أن قامت بقتل الأرمن الموجودين بصاسون، حتى يقضى على التمرد بذلك الإقليم؛ فما كان من الدول الغربية كبريطانيا وروسيا إلا أن أرسلت لجاناً للتحقيق في الحادثة وكانت النتيجة أن الدول الأوروبية وقفت إلى جانب الأرمن ضد الحكومة العثمانية

وسجلت الوثائق العثمانية أحداث دامية قام بها الأرمن خلال عام ١٨٩٦م من مناطق معمورة العزير (شرقي الأضول)، ومنها أن مجموعة من الأرمن لفوا على رؤوسهم العمائم وكان هذا زي المسلمين وهاجموا الكنائس وقتلوا من كان فيها، وقتلوا أعداداً من الأكراد الذين كانوا موجودين هناك؛ حيث كان الأرمن والأكراد موجودين في نفس المناطق السكنية الخاضعة للدولة العثمانية وكان سبب اعتداء الأرمن على الكنائس وقتل من فيها حتى يتهموا الدولة العثمانية بذلك، في حين كانوا يقتلون الأكراد، لأن الأكراد كانوا مواليين للدولة العثمانية ولم يحملوا الروح العدائية للدولة العثمانية عكس الأرمن الذين سعوا لنشر الفوضى في أرجاء الدولة العثمانية لتأسيس دولتهم المستقلة عن الدولة العثمانية.

وأجرت الدولة تحقيقاتها في هذا الشأن وتبين

وخلال هذه الأحداث كان الأرمن قد كونوا جمعية أخرى يطلق عليها (داشناكس) وهي المعروفة بالاتحاد والثوري الأرمني عام ١٨٩٠م وبدأت تلك الجمعية سلسلة من الأعمال الإرهابية التي ألحقت الأذى بالكثير من الأقاليم العثمانية.

وكانت من ضمن الأعمال الإرهابية التي قامت بها الجمعية التخطيط لقتل أي أرمني يعمل لدى الدولة العثمانية ويتضح من خلال الوثائق أن (خبارسوم) أرمني يعمل لدى الحكومة العثمانية في قسم المطبوعات الأجنبية ورأت المنظمة الأرمنية السالفة الذكر أن تقوم بقتله هو وعائلته عام ١٩٨٤م وأعلنت المنظمة بنفس الوقت أن القتل سوف يكون مصير كل من يعمل أو يخدم في قطاعات الدولة وحتى يسهلوا على المنظمة الأرمنية عملهم كانوا يصورون الأشخاص المراد قتلهم مع إعطاء بياناتهم كاملة، وتم قتله بالفعل من قبل المنظمة وهو في مقر عمله بدار السعادة من قبل المنظمة الأرمنية وقد كتب والى أنقرة بأحداث الجريمة البشعة بعد إكتشافها من قبل للسلطات العثمانية، وبناء على ذلك أثبتت الأحداث أن الأرمن شكلوا خطر كبير على حياة السكان بشكل عام وكان خطرهم يصل إلى بني جلدتهم من الأرمن المخلصين الذين كانوا يعملون في وظائف هامة لدى الدولة العثمانية.

جاءت بعد ذلك حادثة صاسون ١٨٩٤م والتي ذكرتها الكثير من المصادر التركية والعربية والتي تتلخص في أن رفض سكان مدينة صاسون

فتجمع خلال عام ١٨٩٦م العشائر والأهالي من سكان المدينة حوالي الثلاثة الآلاف ضد تجاوزات الأرمن إلا أن العساكر العثمانية نصحو الأهالي بضرورة العودة إلى منازلهم بأمر من السلطان، واشتروا للعودة إلى منازلهم أن يسلم الأرمن أسلحتهم للعساكر العثمانية خوفاً على سكان المدينة من جرائم وغدر الأرمن من أن يقوموا بقتل السكان، وانتشرت العساكر العثمانية بين الأحياء الأرمنية وأحياء المسلمين لنشر الأمن، ونظراً لأن مدينة وان كانت على الحدود العثمانية الروسية فقد أرسلت روسيا قنصلها، كما بعثت فارس بقنصلها وكذلك بريطانيا فرأت الثلاث دول (روسيا - فارس - بريطانيا) أن الأرمن يشكلون خطراً على حدودهما (روسيا - فارس) كما أن جزء من مناطق الأرمن موزعة بين روسيا وفارس واقترحت كل من روسيا وفارس سحب سلاح الأرمن، وأن تطبق بحقهم الإجراءات القانونية لحفظ الأمن وهذا ما قامت به الدولة العثمانية للحفاظ على أرواح السكان وعدم تكرار ما حدث، وأصبح الأرمن يشكلون خطراً على الدولة العثمانية وعلاقتها مع جيرانها كفارس وروسيا وبتاتوا يهددون الحدود المشتركة مع تلك الدول.

عندما وجد الأرمن أن الدولة العثمانية كانت تقاوم وتصد كل إرهاب يقوم به الأرمن، وحتى أن الدول الغربية بدأت تتخلى عن قضيتهم ونجد أن بعض الصحف الغربية كصحيفة ( Revuede Paris) الفرنسية صرح وزير الخارجية الفرنسية

لها الحقائق حول الأرمن في إشاعة الفوضى والإعتداء على الأرمين، وأرسل البطريك في معمورة العزيز خطاب ومعه تسع توقعات من القساوسة للسلطان عبدالحميد الثاني يعربون فيه أنهم يتمتعون منذ ستائة عام بالعيش في ظل الحكومة العثمانية بحكومة عادلة، وأعربوا عن غضبهم لما قام به الأرمن من ارتداء ملابس المسلمين للتخفي بها عن هويتهم الحقيقية، والقيام بنهب الكنائس وقتل الأبرياء وذكروا أن جزء من أموالهم نهبها الأرمن سواء الأموال الخاصة بالأهالي أو أموال الكنيسة وطالبوا الحكومة العثمانية برد الأموال من أيدي المفسدين من الأرمن وأعربوا عن إنزعاجهم لما فعله الأرمن في الكنائس والاعتداء على الأكراد والمسلمين، وتؤكد هذه الوثيقة على العلاقات المتينة بين الأرمن والحكومة العثمانية وتمتع أولئك الأرمن بكافة حقوقهم الدينية أو المدنية في ظل الحكومة العثمانية.

وفي ظل هذه الأوضاع الغير مستقرة قامت مجموعة من الأرمن خلال عام ١٨٩٦م بإطلاق النار على القنصل البريطاني وبنفس الوقت حاولوا إشعال موقع الحرس السلطاني، إلا أن القوات العسكرية فرقهم وقاومتهم، مما يدل على تعاطف خطرهم ليس فقط على السكان إنما على القناصل الأجانب الموجودين بصفة رسمية في العاصمة العثمانية.

ولم يكنف الأرمن بذلك بل أنهم قتلوا حمدي بك وهو من أعيان مدينة وآن في الأناضول.

إغتيال السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٥م وذلك بإلقاء قنبلة على موكبه، إلا أن الموكب السلطاني تأخر وأصاب القنبلة عدد من الأشخاص بلغ عددهم (٢٣ قتيل) (٥٨ جريح)، وأجرت الحكومة العثمانية تحقيقات حول الحادث وكان هدف تلك المحاولة قتل السلطان عبد الحميد ثم إشاعة الفوضى والإضطرابات في البلاد، وإحداث العديد من التفجيرات في البنوك والجسور والسفارات حتى يعطوا الفرصة لتدخل الدول الأوروبية، إلا أن الحكومة العثمانية أحبطت مخططهم ذلك.

وبعد هذه الأحداث كانت هناك دول تدعم الأرمن في الداخل والخارج فعلى الصعيد الداخلي كانت كل من كنيسة سيس تتلقى الدعم من بريطانيا وفرنسا، أما كنيسة أجميزيان تتلقى الدعم من روسيا وكانت تلك الكنائس في الأراضي العثمانية، أما على الصعيد الخارجي فكانت المنظمات الأرمنية تجتمع في كل من لندن وباريس وجنيف حيث حصلت تلك المنظمات على مبالغ مالية ضخمة من الدول الأوروبية لطبع منشوراتها وصحفها، مما كان لهذا الدعم أكبر الأثر في خطورتها على الدولة العثمانية.

تصادف مع هذا النشاط الأرمني، وجود الثوريين من العثمانيين على حكم السلطان عبد الحميد الثاني، والذين كانوا يجتمعون في باريس وعلى رأسهم الأمير صباح الدين وهو من الأسر الحاكمة العثمانية ومجموعة من المعارضين لحكم السلطان عبد الحميد المعروفين بجمعية

(المسيوهاناتو)، أن السلطان عبد الحميد يعامل الرعايا المسلمين وغير المسلمين معاملة متساوية تتسم بالعدل لكلا منهما ويحافظ على كافة حقوقهم، مما كان لهذا المقال وهذه التصريحات أكبر الأثر في إثارة حفيظة نفوس الأرمن ضد الحكومة العثمانية.

ومن هنا خطط الأرمن لضرب أماكن استراتيجية للحكومة العثمانية، فنفذ الأرمن الهجوم على البنك المركزي في العاصمة استانبول في نهاية عام ١٨٩٦م حيث هاجموا مدير البنك وهددوا بتفجير البنك وامتلأ البنك برجال المنظمات الأرمنية، فسارع مدير البنك بإعلام السلطان عبد الحميد بالأمر ومطالب الأرمن المتمثلة في أخذ الكثير من الأموال من البنك، أثناء ذلك حضر المترجم الأول في السفارة الروسية (مكسيموف) وكانت قد دبرت روسيا هذا الأمر وتظاهر المترجم أنه لا يعرف شيء عن الأمر، إلا أن الحكومة العثمانية تمكنت من إقناعه للتوسط بين الأرمن والحكومة، فذهب للأرمن وعاد إلى القصر وأعلم السلطان عبد الحميد أن الأرمن يوافقون على الخروج من البنك دون إحداث أي أضرار به بشرط عدم معاقبتهم من السلطان وتأميم خروجهم من البلاد عن طريق البحر دون التعرض لهم، وأمام هذا الحادث الذي سوف يتسبب في خسائر مادية للدولة لو تم تفجير البنك، وافقت الحكومة العثمانية على شروطهم.

بعد حادثة البنك العثماني، جرت أحداث توتر كثيرة قام بها الأرمن، كان أبرزها محاولة

راضية عن تلك الاصلاحات أو أن تكون مطالبها تفوق المستوى المطلوب للإصلاحات كإقتطاع أراضي من الدولة العثمانية كما حدث في الأزمة الأرمنية.

وكان هدف الأرمن الأساسي قيام دولة أرمنية المستقلة عن الدولة العثمانية، ووجدت في تجاوب القوى الأوروبية معها ضد الدولة العثمانية تحقيق هدفها المنشود لقيام دولة أرمنية.

يتضح من الدراسة استخدام الأرمن لكل وسائل الضغط على الدولة العثمانية من تكوين الجمعيات خارج أقاليم الدولة العثمانية وكان هدف تلك الجمعيات التخطيط لتنفيذ المؤامرات ضد الدولة العثمانية والدعوة إلى مسيرات هدفها إعلان العصيان والمطالبة بالانفصال وتحريض النصارى من الأرمن من خلال الكنائس الخاصة بهم ضد الدولة العثمانية لإعلان تمردهم.

شكل الأرمن خطراً إضافياً على حدود الدولة العثمانية وخاصة حدودها مع جيرانها كروسيا وفارس مما سمح لتلك الدول بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية وحرصت الدولة بنفس الوقت إلا أن لا يصل الأمر مع الأرمن إلى إيجاد مشاكل مع جيرانها لذلك كانت دوما تقاوم وتضرب بيد من حديد على تمردات الأرمن حتى لا تتكون بؤر وخلافات جديدة مع جيرانها.

إن محاولة السلطان عبدالحميد الثاني على صهر الأرمن من ضمن عناصر الدولة يؤكد عدة اتجاهات على رأسها وجودهم في مناصب عليا في الدولة كالوزراء والسفراء وكبار رجالات الدولة

تركيا الفتاة وعقدت عدد من الاجتماعات بين الأمير وأعضاء جمعية تركيا الفتاة والأرمن وكان الجميع متفق على عدم رضاهم عن حكم السلطان عبدالحميد المطلق والعودة الى حكم الدستور، وتمكنت تركيا الفتاة من أن تضغط على السلطان عبدالحميد لإعادة العمل بالدستور خلال عام ١٩٠٨م، ونتيجة للإتفاق بين الجانبين (جمعية تركيا الفتاة - الأرمن) وغيرهم من العناصر الخائفة على السلطان عبدالحميد شغل أغلبية مقاعد مجلس النواب أعضاء تركيا الفتاة والأرمن واليهود وتمكنت هذه العناصر من حصار السلطان عبدالحميد واتفقوا على خلع السلطان عبدالحميد وهو ما تم بالفعل خلال نفس العام وبذلك وصل الأرمن بالتعاون مع عناصر عثمانية كتركيا الفتاة واليهود من إزالة السلطان عبدالحميد من أمامهم بخلعهم بتلك السنة

### نتائج الدراسة:

من خلال تحليل الوثائق والمراجع التي استندت إليها الدراسة الحالية، خلصت الباحثة إلى أن الشعوب الأوروبية رأت فيها امتياز به الأرمن من تفوقهم تجارياً واقتصادياً وبأن هذا العامل سوف يكون مصدراً لقوة الدولة العثمانية ونهوضها من أزمته المالية وتحديداً في عهد السلطان عبدالحميد لذلك سعت إلى تحريض هذا الشعب والنزج به لضرب وإضعاف الدولة العثمانية؛ حيث كانت الإصلاحات التي تطالب بها الشعوب كالأرمن هي بداية النهاية للحكم العثماني لأن تلك الشعوب بالعادة تكون غير

رئاسة دائرة الكتابة، 3 ، I.OH.1187, 293 ،  
بتاريخ ١٣٠٦هـ.  
وثائق الأرشيف العثماني، برقم 1-39، y.EE.40،  
بتاريخ ١٣٠٧هـ.  
وثائق الأرشيف العثماني، دائرة الشؤون الداخلية  
قلم المراسلات، 1-85 ، DH.mkt.1-4،  
بتاريخ ١٣٠٧هـ.  
الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، رئاسة كتابة  
الديوان الهمايوني، ١٣٠٧هـ.  
الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، رئاسة كتابة  
الديوان الهمايوني، مذكرة الحاقية، ١٣٠٧هـ.  
الأرشيف العثماني، الديوان الهمايوني، y.EE5،  
1-17، بتاريخ ١٣٠٧هـ.  
الأرشيف العثماني، PRK.U.M. 31,96-1، تاريخ  
١٣١٢هـ.  
الأرشيف العثماني، الباب العالي - دائرة الصدارة،  
قلم الديوان الهمايوني، برقم y.A.HUS.344،  
1-4، بتاريخ ١٣١٣هـ.  
الأرشيف العثماني، الباب العالي - دائرة الصدارة،  
قلم الديوان الهمايوني، برقم y.A.HUS.344،  
2-4، بتاريخ ١٣١٣هـ.  
الأرشيف العثماني، الباب العالي - دائرة الصدارة،  
قلم الديوان الهمايوني، برقم y.EE.5,144-1،  
بتاريخ ١٣١٣هـ.  
الأرشيف العثماني، الباب العالي - دائرة الصدارة،  
قلم الديوان الهمايوني، برقم y.EE.5,144-  
003، بتاريخ ١٣١٣هـ.

في الاقتصاد والبنوك، وجود أعداد كبيرة من  
الكنائس داخل العاصمة استانبول للأرمن هذا  
يؤكد رغبة الحكومة بصهرهم داخل الدولة  
العثمانية، ولا يغفل نتيجة هامة وهي تفوقهم في  
التجارة والاقتصاد جعلت السلطان عبد الحميد  
الثاني يحاول أن يصهرهم داخل الدولة العثمانية،  
إلا أن محاولة السلطان باءت بالفشل لأن الدول  
الأوروبية كانت تدعم الأرمن بكل الوسائل  
لإفساد العلاقة بين الطرفين ونجحت بذلك.

ساعد الأرمن على تحقيق هدفهم وهو إزالة  
السلطان عبد الحميد من الحكم جمعية الاتحاد  
والترقي والتي كانت تجتمع مع الأرمن في باريس  
وخططوا سوياً ضد السلطان عبد الحميد الثاني.

وأخيراً كشفت هذه الدراسة عن جرائم  
الأرمن ضد الدولة العثمانية وتأمرها مع الدول  
الأوروبية لإحداث المزيد من التفكيك والضعف  
للدولة العثمانية وإظهارها أمام العالم بأنها دولة  
استبدادية عنصرية تجاه الأرمن، وهذا أعطي  
للأرمن المزيد من التسلط على مقدرات الدولة  
المالية والتجاوز على السلطان العثماني مما ساهم  
مساهمة كبيرة في خلعته من الحكم.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر العثمانية:

وثائق الأرشيف العثماني، مقر يلدز الهمايوني،  
رئاسة دائرة الكتابة - 3 ، I.DH.1201, 939 ،  
بتاريخ ١٣٠٦هـ.

وثائق الأرشيف العثماني، قصر يلدز الهمايوني،

طقوش. (٢٠١٣م) محمد، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط٣، دار النفائس، بيروت.

غربال، محمد شفيق (١٩٦٥م). الموسوعة العربية الميسرة، ج١ - ج٢، إحياء التراث، بيروت.

المصري، حسين مجيب (٢٠٠٤م). معجم الدولة العثمانية، ط٣، الدار الثقافية للنشر، القاهرة.

المحامي، محمد فريد بك (١٩٨١م). تاريخ الدولة العليا العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط١، دار النفائس، بيروت.

موستراس، س (٢٠٠٢م). المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ترجمة عصام الشحادات، دار ابن حزم، بيروت.

#### ثانياً : المصادر والمراجع العثمانية :

BelGelerind, Osmanli. (2007). Ermenilerim sevk ve Iskani (1878-1920) , angakra.  
Hatiralari, Tahsin Pasanin Yildiz. (1999). Sultan abd-ulhamid, 4Baski , istanbul.  
Sirma, Ihsan Sureyya. (1995). Islam Birligi Siyaseti , 6 Baski , Istanbul.

الأرشيف العثماني، وزارة الخارجية، 5-1,233، ١٣٠٧هـ.

وثائق الأرشيف العثماني، 2-1-15، EE.5، بتاريخ ١٣٠٨هـ.

#### المراجع :

أوزتونا، يلماز (١٩٩٠م). تاريخ الدولة العثمانية، ط٢، ترجمة عدنان سلمان، شركة الهلال للطباعة، استانبول.

أوغلو، أكمل الدين إحسان (١٩٩٩م)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. ج١، ترجمة صالح السعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة، استانبول.

زاخوبي، ماجد محمد (٢٠١١م). الأوضاع السياسية في منتصف القرن التاسع عشر تشكيل الفرق الحميدية (١٨٩١ - ١٩٢٣م)، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

الشناوي، عبدالعزيز (١٩٩٧م). الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

